اللسانيات المعاصرة و أثرها على الدرس الصرفي العربي القديم

Contemporary linguistics and its impact on the ancient Arabic morphological lesson.

ط،د-غنية زغبيب[1,*]، د- سليم مزهود[2]
[1]المركز الجامعي ميلة ، (الجزائر)، zegbib.gh@gmail.com
[2]المركز الجامعي ميلة ، (الجزائر)، linata3allam@gmail.com
مخبر الدراسات التراثية قسنطينة

تاريخ الإيداع: 2021/08/11 **تاريخ المراجعة**: 2021/09/19 **تاريخ النشر**: 2021/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر اللسانيات على نظرية الصرف العربي القديم والتطور الذي شهده في ظلها، فالمتمعن في الدراسات الصرفية يدرك مدى الاختلاف في تناول القضايا الصرفية بين النحاة القدماء والمحدثين سواء من ناحية المادة أو المنهج المتبع، وذلك نتيجة إعادة هيكلته وتنظيم قواعده وضبطها من منظور حديث يسهل على الباحث استيعابه وفهم قواعده من جهة ومواكبة التطورات العلمية كبقية العلوم المختلفة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات ؛ الصرف العربي؛ القدماء؛ المحدثين؛ التطور.

Abstract:

This study aims to investigate The effect of linguistics on the theory of Arabic ancient grammar and its development.

The observer of grammar studies notices the deferences between the ancient and modern grammar scientists on studying grammar either about the content or the methology because of the refonulation and organization of its rules bosed on a new point of vue; the researacher should understand these rules and taking on considrdion the scientific development such as in other sciences.

***Key words**: linguistics; Arabic morphology; ancient; modern ; development.*

* المؤلف المراسل

تقديم:

إن اللغة العربية من اللغات السامية التي تتمتع بخواص تجعلها تتميز عن غيرها من اللغات، الأمر الذي جعل الدارسين يعنون بها وبدراستها من مختلف جوانبها ومستوياتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية، والجانب الصرفي يعد أهم أعمدة اللغة العربية والميزان الذي يحدد أبنيتها وهذا ما جعل ابن عصفور يصفه بأنه أشرف شطري العربية وأغمضهما، ولعل هذا الغموض الذي لحق به هو ما جعله ميزة يستثقلها بعض الدارسين ، ويحبذها البعض الآخر فجذبت اهتمامهم من خلال إعطائه دراسة مستوفية عن طريق محاولات كثيرة منها ما هو تيسيري تعليمي لتسهيل تعلم قواعده وفهمها ومنها ما هو تجديدي في ظل الدراسات اللسانية الحديثة أو ما يعرف باللسانيات التي تتميز ببعدها العلمي ونزعتها الموضوعية ومنهجها الوصفي، فقد عمد عدد غير قليل من الدارسين المحدثين خاصة منهم الذين درسوا في الجامعات الغربية وتأثروا بالثقافة الغربية كما هو الحال مع إبراهيم أنيس، تمام حسان وغيرهم كثير إلى اعتماد الأسس اللسانية الحديثة ومحاولة تطبيقها على الدرس اللغوي العربي من خلال إعادة النظر في الصرف العربي بإتباع المنهج الوصفي الحديث، وعليه نطرح الإشكالات التالية:

- ما مفهوم اللسانيات؟
- وما هو مفهوم المنهج الوصفي؟
- ما هو أثر اللسانيات على الدرس الصرفي العربي القديم؟

أولا- مفهوم اللسانيات (Linguistique):

اللسانيات هي علم من العلوم اللغوية الحديثة، ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع اللغوي السويسري فرديناند دوسوسير وهي حسب تعريفه دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.

وتعرف اللسانيات أيضا " بأنها الدراسة العلمية والموضوعية للسان البشري من خلال الأَلْسِنَة الخاصة بكل مجتمع"[1].

ويقصد بالدراسة العلمية مجموعة من الآليات المتبعة في البحث والتي تخضع للأسلوب العلمي مثل[2]:

- ملاحظة الظاهرة وإخضاعها للتجريب والاستقراء المستمر.
- الانطلاق من فرضيات والانتهاء إلى استنتاجات.
- استعمال النماذج والعلائق الرياضية للأنساق اللسانية .

أما الموضوعية فتعني التعامل مع الحقائق العلمية كما هي موجودة في الواقع دون تغييرها أو غلبة الذاتية عليها[3].

وقد كان للعالم اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح الفضل في ظهور مصطلح اللسانيات **Linguistique** في الوطن العربي سنة 1966م، و الذي بدوره اقترح مصطلح لسانيات ليكون مقابلا للمصطلح الأجنبي وذلك قياسا على صيغة رياضيات التي تفيد العلمية[4].

ولم يكن عبد الرحمن الحاج صالح الوحيد الذي عني بهذا المصطلح واقترح المقابل له، بل عرف مصطلح **Linguistique** مقابلات كثيرة في الوطن العربي واختلفت حسب رؤية الباحثين ومنهجهم ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "علم اللغة، علم اللسان، اللغويات، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللغويات، الألسنية، الألسنيات وغيرها"[5].

ومجمل القول في ذلك أن اللسانيات تهدف إلى الكشف عن خواص أي لغة من اللغات من خلال النظر إلى مستوياتها المختلفة الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية ومحاولة وصفها وصفا علميا وموضوعيا بعيدا الذاتية وهي بذلك تعد باعثا لنهضة علمية عصرية تولدت منها مفاهيم ومناهج جديدة من بينها المنهج الوصفي ، فماذا يقصد به؟

ثانيا- المنهج الوصفي: Descriptive

هو أسلوب علمي جديد يمثل أحد أسس اللسانيات إذ ظهر معها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نادى به اللغوي السوسري فرديناند دي سوسير، و يَعْمد هذا المنهج إلى الوصف الدقيق للظاهرة اللغوية في فترة زمنية معينة ، بالإضافة إلى نبذه أي موقف معياري ينطلق من الخطأ والصواب وهو بذلك يفرق بين ما هو علمي ما هو تعليمي [6].

ثالثا- اللسانيات المعاصرة و أثرها على الدرس الصرفي:

لقد كان للسانيات الحديثة من خلال المنهج الوصفي الذي اعتمدته أثر واضح وجلي في مختلف العلوم اللغوية بما في ذلك علم الصرف، فقد شهد هذا الأخير محاولات كثيرة من قبل اللسانيين المحدثين في إعادة بلورته وضبط أبوابه وموضوعاته بصورة جديدة من أجل مسايرة التطور العلمي.

ولعل ما يميز اللسانيات عن علم القواعد التقليدي أنها تقوم على متابعة الوقائع اللغوية ووصفها دون تمييز بعضها على البعض الآخر واعتمادها على الرؤية العلمية بعيدا عن الرؤية الافتراضية التي لطالما عرفتها علوم القواعد القديمة وهي رؤية لم تسلم منها قواعد لغة من اللغات[7].

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الرؤية الجديدة التي أتت بها اللسانيات وتمكنها من فهم الظواهر اللغوية المختلفة فهما جيدا مبني على أساس علمي محض، عكس ما ساد في الدراسات العربية القديمة خاصة علمي النحو والصرف التي طغت عليهم المعيارية و الأصول الافتراضية، وذلك من خلال تقديمها تفسيرا أكثر ثراءً للقضايا الصرفية ونقد بناء يرتكز على منطلقات جوهرية تبين مواطن القصور في النظرية الصرفية القديمة.

وتأسيسا على ذلك سنحاول التعرف على أهم القضايا التي كان للسانيات أثر في إعادة تشكيلها أو بالأحرى كانت لها رؤية مغايرة تفند ما ذهب إليه القدماء.

ومن أهم القضايا الصرفية التي أثارت جدل الدارسين المحدثين قضية الأصل كونها من أكثر القضايا اضطرابا وأشدها معيارية و سنتطرق إليها فيما يلي:

1- قضية الأصل:

لم تستسغ اللسانيات منهج القدماء في تحليلاتهم للألفاظ خصوصا في قضية الأصل التي عرفتها النظرية الصرفية القديمة الأمر الذي يجعل بعض الصيغ أصولا و الصيغ الأخرى فروعا، "متبعين في ذلك مبدأ توحيد الأنظمة وهو مبدأ لعب دورا خطيرا عند العرب وكثيرا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض، لأنهم مضطرون بإتباعه إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة واحدة ولو لم تنطبق عليها كل الانطباق"[8].

فبعد أن خلَّف المنهج المعياري القائم على مبدأ توحد الأنظمة آثارا سلبية في الدرس الصرفي جعلت الباحث يتخبط في متاهات عسيرة الفهم وصعبة التفسير، توالت الدعوات إلى ضرورة تغيير منهجية البحث وذلك بالعزوف عن المنهج المعياري و تطبيق المنهج الوصفي في دراسة الصرف العربي[9].

ويعد كمال بشر من الباحثين المحدثين الذي نادوا بضرورة تطبيق المنهج الوصفي لأنه يعنى بتسجيل الحقائق اللغوية كما هي في الواقع مشيرا إلى ذلك بقوله:" ولا ضير في هذا العمل بحال من الأحوال، إذ هو ممثل للحقيقة الواضحة، فضلا عن إتباعها مبدأ تعدد الأنظمة في إطار المنهج الوصفي وهذا شيء تفرضه الحقائق الناطقة، فقد رأيت أن (قال) و(نصر) وإن كانا فعلين مجردين يختلفان في تركيبهما المقطعي، وهذا يوجب علينا معاملتهما بطرق مختلفة لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو إتباع مبدأ توحيد الأنظمة في علاجها سوف يؤدي إلى نتائج مضطربة معقدة كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليدين لتصريف هذه الأفعال ونحوهما".[10]

وهذا القول دليل على أن إتباع القدامى لمبدأ توحد الأنظمة أوقعهم في الكثير المزالق وجرهم إلى التأويل والافتراض، لأن الأفعال تختلف من حيث بناء ها المقطعي والصوتي لذا من الصعب جمعها تحت قاعدة واحدة أو نظام واحد وهو أمر مردود منطقيا وعلميا.

كما أننا أَلِفنا عن القدماء وَزْنِهم الأفعال المعتلة نحو قال، باع، غزا بالرجوع إلى أصولها التاريخية وهي قَوَلَ، بَيَعَ، غَزي دون اعتبار للواقع اللغوي الحقيقي، وهو حسب ما نراه أمر معياري بحت [11].

ويوضح ذلك أحمد الحمو قائلا: " والصرفيين لم يخبرونا من أين جاؤوا بهذا الأصل المزعوم نحو قَالَ - قَوَلَ ، بَاعَ – بَيَعَ، الذي بنوا عليه نظريتهم ، إن لغة العرب لم تعرف هذا النوع من الألفاظ ولم ترد لها أشباه في أخواتها الساميات علما بأن النحاة والصرفيين القدماء لم يلتفتوا إلى اللغات السامية الأخرى شقيقات العربية- في محاولة تقعيد العربية، وبديهي أن الألسنية الحديثة ترفض أن تبني على ما هو خارج اللغة أوليس منها، فكيف إذا كان قائما على مجرد وهم وافتراض"[12].

والشيء نفسه يتردد صداه عند جل المحدثين وهو لماذا اتجه أو لجأ الصرفيون لهذا الأصل مع أنه

لا يتوافق مع طبيعة اللغة العربية، إلا أن البعض أرجع أن السبب الذي أوقعهم في ذلك هو الميزان الصرفي لأن (قال) لا يمكن أن تكون على وزن (فعل) لذلك كان لابد من وجود أصل لهذه الكلمات وبالتالي لجئوا إلى هذا الافتراض.

أما فوزي الشايب يقر أنه كان من المفروض أن يكون الوزن على نسق الموزون أصواتا وإيقاعا، لأن الغرض الأساسي من عملية الوزن هو تمثيل وبيان الصورة الصوتية للموزون، وطبعا ذلك لا يتحقق إذا قمنا بترك الألفاظ المعتلة ووزن أصولها التاريخية بدلا منها[13].

مع أن فوزي الشايب يقر أيضا بعدم صلاحية رد الألفاظ إلى أصولها عند وزنها إلا أنه يعدها أصولا تاريخية وليست افتراضية كما هو الحال عند بعض الدارسين، وعموما يمكن القول أن افتراض أصل تعود إليه الصيغ الأخرى أمر رفضته اللسانيات المعاصرة وأكدت على ضرورة تحرير الصرف العربي من هذا الأصل لأنه افتراضي وغير منطقي.

وقد خلقت هذه القضية نوعا من الاضطراب في الدرس الصرفي كعدم التمييز بين الأفعال الصحيحة والمعتلة وبالتالي حدوث خلط بينهما، ويوضح فوزي الشايب سبب هذا الخلط فيقول:" كان يفترض على القدماء بعد أن اهتدوا إلى التمييز في الكلم نوعيا بين الصحيح والمعتل، أن يهتدوا إلى التمييز بينهما كميا أيضا، بأن يعدوا المعتل نحو قام، باع، غزا ثنائيا لا ثلاثيا، وأن يميزوا من ثم بينهما في المعالجة والأحكام، فيدرسوا كل نوع منهما على حدة، وأن لا يخلطوا بينهما، وهذا للأسف لم يحصل، إذ لم يوفقوا إلى التمييز بين البنى العميقة لهذا النوع من الأفعال، وبناها السطحية، وذلك بسبب نظرتهم إلى الألف وهي مجرد فتحة طويلة على أنها حرف مشكل بالسكون جيء به بدلا من العين في الأجوف وبدلا من اللام في الناقص، وبذلك ظل هذا النوع من الأفعال على الرغم من إعلاله باقيا على حاله عندهم فظل ينظر إليه على أنه ثلاثي"[14].

نفهم من هذا القول أن الألف والواو والياء عند المحدثين هي حركات طويلة ، وهو الشيء الذي لم يدركه القدماء لأنهم عدوا الألف حرف(أي صامت) جيء به بدلا من العين في الأفعال المعتلة، وبالتالي فهي أفعال ثلاثية وهذا نابع عن خلطهم بين الحركات الطويلة والصوامت مما اضطرهم إلى وزن الأفعال وخصوصا المعتلة منها بطريقة غير صحيحة كاللجوء إلى أصولها بدلا منها لتطابق الميزان الصرفي (فعل) لكن كان من الأجدر أن توزن (قال) على وزن (فال) و (غزا) على وزن (فعا) لا على وزن (فعل) كما اشتهر لديهم.

2- قضية الإعلال والإبدال :

ومن الآثار الايجابية للسانيات على الدرس الصرفي الدعوة إلى دراسته من منظور صوتي، ذلك أن بعض موضوعاته لا يمكن دراستها دراسة معمقة ودقيقة دون العودة إلى القوانين الصوتية، مثل الإعلال

والإبدال وهما من أبرز مسائل الصرف العربي وأكثرهما احتياجا لإعادة النظر فيهما، و يدل كل منهما على نوع من التغيير تتعرض له البنية العربية، فالإعلال مثلا يشمل ثلاثة أنواع [15]:

- **الإعلال بالقلب** : وهو ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات بحلول بعضها محل بعض نحو: عجائز والأصل عجاوز.
- **الإعلال بالحذف:** ويكون بسقوط أصوات العلة بكاملها نحو: يعد مضارع وعد.
- **الإعلال بالنقل أو التسكين:** ويكون بسقوط بعض عناصر صوت العلة نحو: يقول والأصل يَقْولُ.

أما الإبدال: فهو "أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل"[16].

فهذه التغيرات الصوتية التي تتعرض لها أبنية الكلم، بين تغيير صوت محل الآخر، أو بسقوط صوت بكامله، أو بسقوط بعض عناصره ، أو مخالفته لما يحدث من التماثل من ثقل على اللسان في بعض الأبنية فيتخلص منه بالتغير إلى ما يخالفه، كلها ظواهر لغوية متعددة يتدخل فيها قوة صفة الصوت وضعفه[17].

وهذا ما لم نره عند النحاة القدامى لأنهم خلطوا بين مستويات التحليل اللغوي، فعلى الرغم من إدراكهم لأهمية الصوت دوره في تشكيل البنية الصرفية، إلا أنهم لم يميزوا بين التحليل الصوتي والصرفي والنحوي تمييزا واضحا والاستفادة منها في تفسير الظواهر اللغوية بل عمدوا إلى الجمع لتتداخل تداخلا أدى إلى تناقض الأحكام في حالات متعددة[18]، وبين ذلك أحمد محمد قدور حين قال" وقد تنبه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيرات الصرفية، حين قدموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوها بعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يتألف منها في التركيب وما يختلف، وما يعد حين اجتماعه مردودا أو مقبولا أو حسنا وغير ذلك مما ورد عند هؤلاء العلماء كسيبويه ومن حذا حذوه ممن جاء بعده من أهل الصناعة.....وإن لم يتبعوه نهجا لهم في الإجراء الدرسي"[19].

فدراسة علم الصرف من خلال توظيف المعطيات الصوتية فيه يساعد كثيرا في فهم وتفسير العديد من القضايا الصرفية، ذلك أن الصوت هو المرحلة الأولى في إنتاج اللغات انطلاقا من مقولة ابن جني بأن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وهو بتعريفه هذا يبين لنا أن اللغة قبل أن تكون كلمات أو تركيب هي في أساسها أصوات وهو ما دعت إليه اللسانيات حين أعطت الأولوية للغة المنطوقة على المكتوبة.

وهو الانتقاد التي وجه فيما بعد لعلماء اللغة التقليدين في كونهم لم يميزوا بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة من منطلق أن لكل منهما نظام خاص به يختلف عن الآخر اختلافا واضحا[20].

ومن أشهر القوانين الصوتية التي فسر بمقتضاها الدارسون المحدثون قضايا الصرف العربي قانون المماثلة والمخالفة بحيث يحقق التغيير في الأصوات اقتصارا في الجهد وخفة في النطق، ويسرا وسهولة في تناغم الأصوات بعضها مع بعض حين إخراجها من مخارجها في الجهاز النطقي .....فالمماثلة تحقق لنا التقارب بين صوتين وتحدث بين صفتي الصوتين:نحو (زهر) وصوغ أفتعل منه نقول ازتهر فتقع التاء وهي صوت مهموس بعد

الزاي وهي صوت مجهور، فلابد من أن نرفع بصوت تاء في الصفة إلى صوت الزاي ليتقاربا، فتحول عندئذ إلى الدال فنقول ازدهر[21].

أما المخالفة تعمل على التفريق بين الصوتين المتجاورين فتتيح للناطق أن يجمع بين صوت وآخر لكونهما متخالفين[22].

3- قضية الصوامت والصوائت:

يُرجِع العديد من اللسانين التعقيد والاضطراب الذي شهدته أبواب علم الصرف إلى نظام الكتابة العربية لأن القدماء اهتموا بالجانب الخطي الشكلي وأهملوا الجانب النطقي الصوتي.

وبالتالي لم يلقوا بَالاً للحركات (الصوائت) و اكتفوا فقط بالاهتمام بالصوامت فقد عنوا" برموز الحروف عناية كلية تصرفه عن تمثيل الحركات في الكتابة...، والواقع أن الإملائيين والصرفيين قد بالغوا في الاعتداد بالحروف الصحيحة وفي إهمال حروف العلة والحركات"[23].

وقد بين ذلك ابن يعيش قائلا:" وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وأينما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة."[24].

ولعل ما يفسر هذا الاعتداد بالحروف (الصوامت) عند القدماء هو القوة التي تميز أغلبية الحروف عند النطق بها ، فوجود الحركات مرهون بوجود الحرف في حين لا يوجد العكس، ويبن ذلك ابن جني في قوله:" .....ولكن لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلته، وصار هو كأنه تضمنها تجوزا لا حقيقة"[25].

فلطالما عدَّ الصرفيون القدامى الحركات عنصرا ثانويا وتابعا استنادا للقاعدة المعروفة " شَكِلْ مَا أُشْكِلْ" فهي تستخدم عند اللزوم فقط وفي حالات نادرة كتوضيح معنى لفظ معين كي لا يلتبس مع لفظ آخر أما عدا ذلك فيستغنى عنها في غالب الأحيان.

ويرجع ذلك إلى نظام الكتابة العربية الذي "أوحى للقدماء فكرة تفوق الصامت وأهميته وتبعية الحركة ودنيتها فالتبعية الخطية ترتب عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والأهمية مما يجعل القدماء ينظرون إلى الحركات وكأنها عناصر ناقصة ضعيفة لا تقوم بذاتها وإنما تكون تابعة دائما وأبدا للصامت"[26].

ولو تمعنا قليلا في رأي القدماء من هذه القضية لوجدنا أنها تقوم على أساس معياري، وهو رأي تهدمه وتنسفه اللسانيات الحديثة من أساسه لأن الصوامت ليست هي الأوفى صوتا والأقوى جرسا من الحركات بل العكس.[27]

وفي تمام حديثا عن الأصوات لابد أن نشير إلى أن اللسانيات الحديثة لا تعد أصوات العلة (الألف والواو والياء) حروف بل تعدها مصوتات وهي بذلك تختلف عن بقية أصوات اللغة الأخرى التي هي من الصوامت، كما أن اللسانيات الحديثة لا تفرق أيضا بين الواو والياء والألف وبين الضمة والكسرة والفتحة إلا من ناحية طول المدة الزمنية، وبالتالي تعتبر الأولى مصوتات طويلة والثانية مصوتات قصيرة، أما الهمزة فهي من الصوامت لا المصوتات[28].

رابعا- خاتمة:

ختاما يمكن القول أن الصرف العربي قد عانى كثيرا من المعيارية في مختلف أبوابه وهو ما دفع الباحثين إلى إعادة تجديد بعض مواده انطلاقا مما أفرزته اللسانيات الحديثة ومحاولة إعطاء نظرة جديدة للدرس الصرفي من خلال المنهج الوصفي الواقعي بعيدا عما كان يشوبه من افتراضات وتأويلات ويمكن الوصول إلى عدة استنتاجات أهمها:

- أن القدماء بالغوا وغالوا في الكثير من القضايا التي بلغت درجة الحيل و الألغاز على حد تعبير عبد الراجحي لكن لا يمكننا أن نكون مجحفين في حقهم فقد قدموا لنا تراثا ضخما ومنوعا عبر أزمنة مختلفة تجعلنا نقر بجدارتهم و كفاءتهم في مختلف العلوم اللغوية.
- تمثل أثر اللسانيات من خلال تطبيقها للمنهج الوصفي في الدرس الصرفي العربي إبراز ووصف أهم النقائص التي اعترت النظرية الصرفية القديمة والتي من بينها:
  - سيطرة فكرة الأصول على الدرس الصرفي وهو ما جعل بعض أبوابه تعالج علاجا خاطئا.
  - الإعلال والإبدال من أكثر المسائل الصرفية ارتباطا بالجانب الصوتي وهو ما غفل عنه الصرفيين القدامى.
  - إهمال القدماء العناية بالحركات واعتبارها عنصرا ثانويا وذلك بسبب نظام الكتابة العربية.
  - عدم فهم المتقدمون طبيعة العلاقة بين حروف المد و الحركات والخلط بينهما، مما أدى إلى الاضطراب في تفسيرهم لبعض القضايا الصرفية .
- هذه الدراسة لا تنقص بتاتا من شأن النظرية الصرفية القديمة بل على العكس فهي تبين أنه لا يمكن بناء تراث حديث دون العودة إلى تراث حضارتنا القديمة، فالمنهج الوصفي يمثل بالنسبة لنا أحد الآليات في دراسة الصرف العربي القديم ، علاوة على ذلك يمكن القول أن اللسانيات أفادت الدرس الصرفي القديم وفي المقابل استفادت منه.

هوامش وإحالات المقال

[1] - أحمد حساني: مباحث اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، ط2، 1434هـ/ 2013م، ص 24.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص 25.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص23.

[5] - عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، 1427هـ/ 2006م، ط1، ص19.

[6] - ينظر: عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص 32، ينظر أيضا: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، 1429/ 2008م، ص 28.

[7]- ينظر: أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر، دط، دت، ص 167 .

[8] - عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 122، 123.

[9] - فوزي حسن الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد السادس، ربيع الأول 1436هـ/ ديسمبر2014م، ص 09.

[10] - كمال بشر: مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة، ج 25، رمضان 1389هـ/نوفمبر1969م، ص126،125.

[11] - ينظر: فوزي حسن الشايب: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية ، عمان ، الأردن ،العدد الثلاثون، 1986م، ص 91.

[12] - أحمد الحمو: محاولة السنية في الإعلال، ص170.

[13] - ينظر: فوزي حسن الشايب: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص 91.

[14] - فوزي حسن الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، ص 12.

[15] - ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م ص 167.

[16] - علي بن محمد بن علي الجرجاني: التعريفات، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص2.

[17] - ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي: مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، ط1، بغداد، 2002م، ص 98.

[18] - ينظر: عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص131.

[19] - أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص186، 187.

[20] - ينظر: عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 129.

[21] - ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي: مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص100.

[22] - ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

[23] - تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط 1421هـ/2001م، ص148.

[24] - ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت، دط، ج9، ص64.

[25] - ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح، حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1413هـ/ 1993م، ص32.

[26] - فوزي حسن الشايب: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص89.

[27] - المرجع نفسه ص 81.

[28] - ينظر: أحمد الحمو: محاولة السنية في الإعلال، ص169. عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص135.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد حساني: مباحث اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، ط2، 1434هـ/ 2013م. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، 1429/ 2008م.
2. أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر، دط، دت.
3. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، 1429/ 2008م.
4. عبد المقصود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، 1427هـ/ 2006م، ط1.

5. فوزي حسن الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد السادس، ربيع الأول 1436هـ/ ديسمبر2014م.
6. كمال بشر: مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة، ج 25، رمضان 1389هـ/نوفمبر1969م،
7. فوزي حسن الشايب: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية ، عمان ، الأردن ،العدد الثلاثون، 1986م.
8. -عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م.
9. علي بن محمد بن علي الجرجاني: التعريفات، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.
10. -رشيد عبد الرحمن العبيدي: مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، ط1، بغداد، 2002م.
11. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط 1421هـ/2001م.
12. ابن يعيش: شرح المفصل، ادارة الطباعة المنيرية، مصر، دت، دط، ج9..
13. ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح، حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1413هـ/ 1993م.